مكتبة
مؤمن قريش

مشروع دراسات الديمقراطية
في البلدان العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

الاستبداد
في نظم الحكم العربية المعاصرة

إسماعيل نوري الربيعي
بومدين بوزيد
توفيق السيف
ثناء فؤاد عبد الله
حيدر إبراهيم علي
خالد سليمان
خليل العناني
رفيق عبد السلام
سالم النجفي
عاطف السعداوي
عبد الله العليان
عبد الجليل كاظم والي
عزمي عاشور
علي الدباغ
محمد جمال الطحان
محمد هلال الخليفي
محمد هاشم
نصر محمد عارف

تحرير: علي خليفة الكواري

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة/ إسماعيل نوري الربيعي . . . [وآخ.]؛ تحرير علي خليفة الكواري.

٥٧١ ص. ـ (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-82-006-6

١. الاستبداد ـ البلدان العربية. ٢. نظم الحكم ـ البلدان العربية. أ. الربيعي، إسماعيل نوري. ب. الكواري، علي خليفة (محرّر). ج. السلسلة.

321.90956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/ يوليو ٢٠٠٥

المحتويـــــــات

خلاصـــة تنفيذيـــة — ثناء فؤاد عبدالله — ٩

مقدمـــة — علي خليفة الكواري — ٣٣

المشاركـــون ٤٣

القسم الأول

اللقاء السنوي الرابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية

الفصل الأول : الجذور الدينية للاستبداد

الاستبداد في فكرة ولي الأمر وفقه الغلبة وولاية الفقيه في الوقت الراهن — علي الدباغ — ٤٩

تعقيب — يوسف الشويري — ٦٧

المناقشات ٧٣

الفصل الثاني : الجذور الحداثية للاستبداد

الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجاً ..... رفيق عبد السلام بوشلاكة — ٨٥

تعقيب — أحمد نجيب الشابي — ١٠٨

ردّ على التعقيب — رفيق عبد السلام بوشلاكة — ١٢٤

المناقشات ١٣٨

الفصل الثالث : الوجه الباطني للاستبداد والتسلط

الوجه الباطني للاستبداد والتسلط في طبيعة السلطة
السياسية العربية: الجزائر نموذجاً بومدين بوزيد ١٤٩

المناقشات ١٦٣

الفصل الرابع : تجديد الاستبداد

تجدد الاستبداد في الدول العربية
ودور الأمنوقراطية حيدر إبراهيم علي ١٧٥

تعقيب طارق عطاء ٢٠٣

المناقشات ٢٠٦

الفصل الخامس : تفكيك الاستبداد

الاستبداد وآليات إعادة إنتاجه والسبل الممكنة لمواجهته
(دراسة حالة) ..... توفيق السيف ٢١٩

المناقشات ٢٥٣

الفصل السادس : أهمية وإمكانية تفكيك الاستبداد:
مناقشة عامه ختامية ٢٦٥

القسم الثاني
الجذور التاريخية والثقافية للاستبداد

الفصل السابع : جذور الاستبداد في الحياة السياسية العربية المعاصرة

قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد
وتفسيره وآليات تكريسه ..... محمد هلال الخليفي ٢٧٩

الفصل الثامن : الجذور الفكرية للاستبداد

(١) الاستبداد في الفكر الكلامي
والفلسفي ..... عبد الجليل كاظم الوالي ٣٠٥

(٢) قراءة تاريخية للاستبداد في الفكر
والشعر العربيين ..... محمد جمال الطحان ٣١٧

الفصل الثامن

الجذور الفكرية للاستبداد

(١)

الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي

عبد الجليل كاظم الوالي(*)

أولاً: تاريخية الاستبداد

كلمة المستبد (Despot) مشتقة من الكلمة اليونانية ديسبوس (Despots) التي تعني رب الأسرة، أو سيد المنزل أو السيد على عبيده، ثم خرجت من هذا النطاق الأسري إلى عالم السياسة لكي تطلَق على نمط من أنماط الحكم الملكي المطلق الذي تكون فيه سلطة الملك على رعاياه ممثّلة لسلطة الأب على أبنائه في الأسرة أو السيد على عبيده(١).

لكن حقيقة الأمر، أن هذا الخلط بين سلطة الأب وسلطة الحاكم على رعاياه، ما هو إلا عملية تأويل لطغيان الحاكم بتمثله كالأب بالنسبة إلى الأسرة، لأن سلطة الأب أخلاقية، فقراره مطاع واحترامه واجب في أسرته، لكن نقل هذه السلطة إلى

(*) باحث وكاتب، وأستاذ فلسفة، جامعة الإمارات.

(١) إمام عبد الفتاح إمام، **الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي**، عالم المعرفة؛ ١٨٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤)، ص ٥٢.

السياسة واعتبار الحاكم أباً والمواطنين أطفالاً أمر غير مبرّر، ثم إنها تسمى السلطة السياسية، وليست السلطة الأبوية.

فسلطة الأب على الأبناء ليست سلّة تشريعية، وأي ابن يبلغ الثامنة عشرة من العمر تنتهي عندها سلطة الأب ويستقل الابن، لكن هذا الاستقلال لا يعني عدم احترام الأب، فاحترام الأب واجب ديني وأخلاقي. . . بينما الحال مختلفة تماماً في السلطة السياسية، فهي تتحول في المجال السياسي إلى أن الحاكم الذي يمارس هذا النوع من السلطة هو مستبدّ.

ويرجع مصطلح الاستبداد إلى أرسطو الذي قارنه مع الطغيان، وقال بأنهما نوعان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد. . . والاستبداد يراه عند البرابرة (ويقصد أرسطو بالبرابرة البشر من غير اليونانيين، ويسميهم أيضاً بالأغراب)، فهو ذو سمة آسيوية، ويعني خضوع المواطنين للحاكم بإرادتهم، لأنهم عبيد بالطبيعة. ولا بد من الإشارة هنا إلى إن أرسطو يناقش فكرة العبد، وهل العبد عبد بالطبيعة أم هو عبد بالطبع، ويقصد بالطبيعة أن المرء يولد وهو عبد. لذا فواجب عليه الخضوع لسيده، وواجب عليه الطاعة والقيام بالأعمال التي يوكّلها إليه سيده. أما ما يقصده أرسطو بالطبع، فهو أن العرف والتقاليد الاجتماعية هما اللذان يفرضان على الإنسان أن يكون عبداً. وكانت المدرسة السفسطائية تميل إلى الرأي الثاني، بينما أرسطو يميل إلى الرأي الأول الذي يعدّ العبد عبداً بالطبيعة. لذا فهو يعتبر أن طبيعة الآسيويين هي هكذا، أي هم يخضعون لحاكمهم المستبد، فهم بالطبيعة وليس بالطبع يخضعون لحاكمهم. . .

وعليه، فإن مصطلح «المستبد» عند أرسطو يأخذ الأبعاد التالية:

أ ـ رب الأسرة. ب ـ السيد على عبيده. ج ـ ملك البرابرة الذي يحكم رعاياه كالعبيد.

أما أفلاطون، فعلى الرغم من كونه أستاذ أرسطو، إلا أن مناقشته للمستبد تحت مفهوم «الطاغية» وليس «المستبد» الذي ناقشه تلميذه أرسطو، فالطاغية، بحسب وجهة نظر أفلاطون، يستولي على السلطة عنوة، ويسعى للتخلص من خصومه بعد استيلائه عليها، لكنه يبدأ بكسب شعبية الناس ويوزع الأراضي، ويشنّ حروباً لكي يبقى الشعب بحاجه إليه، وهي وسيلة احتقار الناس. ومن مصلحة الطاغية استمرار الحروب، ويلاحق الطاغية جميع الناس الذين يمتازون بالشجاعة وكبر النفس والحكمة والثروة، لأنهم يشكّلون خطراً عليه، ويحيط به جماعة مستعبدة تتقاضى أجوراً عالية لكي تحميه وتمتدحه. لذا، فهو يعيش على حساب الناس الذين يرزحون

تحت أسوإ العبوديات، وهؤلاء انتقلوا من الحرية إلى العبودية، أي من الديمقراطية إلى الطغيان.

أما أوصاف الطاغية عند أفلاطون، فهي كما يلي:

كائن حيواني ينشغل بالملذات المتقلّبة، نقيض الروح الخالدة، وهو من أتعس العالمين ومدينته مدينة شقيّة، والعلاقة بين الحاكم والمحكومين هي علاقة السيد بالعبد.

ويرتب أفلاطون أنظمة الحكم التي تنتهي بأسوإ النظم، وهو الطغيان، كما يلي:

أ ـ الأرستقراطي (Aristocracy)، وهو أفضل أنواع الحكم، وحكم القلة الفاضلة، ويتجه نحو الخير مباشرة، ومن ثم فهو نظام الحكم العادل.

ب ـ الحكم التيمقراطي (Timocracy)، وهو الحكم الذي يسوده طابع الطموح من محبيّ الشرف أو الطامحين إلى المجد الذين تكون وجهتهم السمو والتفوق والغلبة.

ج ـ الحكم الأوليغاركي (Oligarchy)، وهو حكومة القلة الغنية، حيث يكون للثروة مكانة رفيعة.

د ـ الديمقراطية (Democracy)، هي حكم الشعب، حيث تقدّر الحرية تقديراً عالياً.

هـ ـ حكومة الطغيان (Tyranny)، وهي حكومة الفرد الظالم، أو الحاكم الجائر، حيث يسود الظلم الكامل بغير خجل.

وعند أفلاطون، فإن النظامين اللذين يمثلان الشطط في السياسية، فهما ملكية فارس وديمقراطية أثينا، الأول يمثل الإفراط في السلطة، والثانية تمثل الغلو في الحرية[٢].

وعلى الرغم من تحليل أفلاطون هذا للطغيان، إلا أن فكرة أرسطو حول المستبد ظلت تسيطر على أغلب المفكرين الأوروبيين، فميكيافيللي قارن بين الاستبداد والطغيان عندما قابل بين النظام الملكي في أوروبا والطغيان الشرقي في الدولة العثمانية.

ويتخيّل مونتسكيو في كتابه **روح القوانين** الاستبداد من خلال تركيا أو روسيا

---

(٢) دولة خضر خنافر، **في الطغيان والاستبداد والديكتاتورية: بحث فلسفي في مسألة السلطة الكلية** (بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٥)، ص ٥٨.

بأنه حكم يسوده شخص واحد بلا قوانين ولا أحكام ويسير كل شيء بإرادته ومخاتلاته. . . ويسير هذا الشخص إمبراطوريته بالخوف من الموت بما يوحي لرعاياه من تخويف[٣].

ويعدّ مونتسكيو الاستبداد نظاماً طبيعياً بالنسبة إلى الشرق، لكنه غريب وخطر على الغرب، وهي الفكرة الأرسطية نفسها التي يقسم فيها العالم إلى شرق وغرب؛ للشرق أنظمة سياسية خاصة لا تصلح إلا له، وهي بطبيعتها استبدادية يعامل فيها الحاكم رعاياه كالحيوانات أو كالعبيد، وللغرب أنظمة سياسية خاصة تجعل تطبيق الاستبداد يهدد شريعة النظام الملكي.

أما هيغل وماركس، فقد أعادا فكرة أرسطو، وأصبح الطغيان والاستبداد هما نظام الحكم الطبيعي للشرق، لأسباب ومبررات مختلفة في ما بينهما، وظهور ما يسمى بـ «نمط الإنتاج الآسيوي».

وأسباب كل هذا تعود إلى بعض السمات السيئة في الشخصية الشرقية، فمثلاً هناك شخص واحد حر هو الحاكم في الصين، فهو الأب وأمره مطاع، وهو ينظر إلى المواطنين كتابعين للقصر، والشعب لم يخلق إلا ليجرّ عربة الإمبراطور، وهذا هو قدَره المحتوم، وهي صوره بشعة للرجل الشرقي كما يمثلها الصينيون القدماء، في رأي هيغل[٤].

ثانياً: نماذج من الطغاة

- الإمبراطور الروماني كاليغولا: ١٢ـ ١٤ ق.م.
- الإمبراطور الروماني نيرون: ٣٧ ـ ٦٨ م
- الحجاج بن يوسف الثقفي: ٦٦١ ـ ٧١٤ م
- جنكيز خان: ١١٦٧ ـ ١٢٢٧م
- هولاكو: ١٢١٧ ـ ١٢٦٥ م
- تيمورلنك: ١٣٣٦ ـ ١٤٠٥ م
- إيفان الرهيب قيصر روسيا: ١٤٦٢ ـ ١٥٠٥ م (فترة حكمه في روسيا)

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(٤) إمام، المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٥٩.

ـ لويس الرابع عشر: ١٦٢٨ ـ ١٧١٥ م (فرنسا)

ـ شارل الأول طاغية بريطانيا: ١٦٢٥ ـ ١٦٤٩ م (فترة حكمه في بريطانيا)

ـ روبسبير طاغية الثورة الفرنسية: ١٧٥٨ ـ ١٧٩٤ م (أصغر طغاة التاريخ)

ـ تشانغ كاي شيك طاغية الصين: ١٨٨٦ ـ ١٩٤٩ م

ـ أدولف هتلر: ١٨٨٩ ـ ١٩٤٥ م

ـ هيلاسيلاسي طاغية إثيوبيا: ١٨٩١ ـ ١٩٧٤ م

ـ باتيستا طاغية كوبا: ١٩٣٣ ـ ١٩٤٤ م، والثانية ١٩٥٢-١٩٥٩م (فترتا حكمه)

ـ سالازار طاغية البرتغال: ١٨٨٩ ـ ١٩٧٠ م

ـ فرانكو طاغية إسبانيا: ١٨٩٢ ـ ١٩٧٥ م

ـ سوموزا ـ الأب والابن طاغيتا نيكاراغوا: ١٩٢٢ ـ ١٩٧٩ (فترة الحكم)

ـ عيدي أمين طاغية أوغندا: ١٩٧٩ (وفاته)

ـ محمد رضا بهلوي طاغية إيران: ١٩١٩ ـ ١٩٨٠ م[٥]

ثالثاً: التحليل

١ ـ كان الشرق هو منبع أو أصل فكرة كون الحاكم إلهاً، في مصر وفارس والهند والصين، وينظر إلى الملوك والأباطرة باعتبارهم آلهة، وعليه اكتسى لبس الاستبداد في تراثنا زياً دينياً إلى أن انتهى بالعهد الحديث إلى تأليه الحاكم، ولدى الشعب الاستعداد للركوع إلى هذا الحاكم، وطلب الاسكندر الأكبر من اليونانيين تقليد الشرقيين، وانتهوا معه إلى اتفاق «أن تقتصر هذه العادة الآسيوية على الآسيويين فقط»، أي عادة السجود والركوع للحاكم[٦]. ولم يفكر الاسكندر في تأليه نفسه إلا في الشرق، فهو موطن تأليه الحكام، وآسيا هي المنبع والأصل للاستبداد.

٢ ـ الملك في مصر شخصية إلهية مقدسة تتمتع بعلم إلهي، يجب أن ينفَّذ كل ما يقوله، ولا حاجه للقوانين لأنها كلها مجسدة في شخصيته، فكان فرعون هو المشرّع والمنفِّذ.

---

(٥) محمد متولي، **طغاة التاريخ** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، [د.ت.]).

(٦) إمام، المصدر نفسه، ص ٢٧-٢٨.

٣ ـ في بلاد ما بين النهرين، الملك هو الكاهن الأعظم، نائب الآلهة ومندوبها، والملك هو وكيل آلهة المدينة.

٤ ـ يطلقون في بلاد فارس ملك الملوك على الإمبراطور، وهو صاحب السلطة المطلقة في كل البلاد والناس يسجدون له ويؤلهونه.

٥ ـ يستمدّ الامبراطور في الصين سلطته من السماء، والشعب خلق ليجرّ مركبة الإمبراطور، وهو قَدره المحتوم وفقاً لرأي هيغل.

٦ ـ يتفق أفلاطون وأرسطو في أن الطغيان ينبثق من الصراع بين الأغنياء والفقراء في ظل الديمقراطية.

٧ ـ إن مصير الفكر والسياسة طول التاريخ الإسلامي يرتبط بالقوة والقهر، مثلما يرى ابن خلدون.

رابعاً: الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي الإسلامي

١ ـ الاستبداد في الفكر الكلامي

يعجب من يسمع أو يقرأ بأن هناك استبداداً في الفكر الكلامي، إذ من المفروض ألا يكون هناك استبداد في الفكر، خصوصاً إذا كان الفكر يقيم ركائزه على الدين، لكن واقع الحال هو عكس ذلك تماماً. فعندما نقرأ فكر الفرق الكلامية: كالمعتزلة والأشاعرة والسنّة والشيعة والخوارج والماتُريدية، نجد أن الاستبداد قد مورس بشكل واضح وجليّ، ووصل الأمر إلى أن يكفّر بعضهم البعض الآخر. وفي اعتقادي الشخصي أن حكاية ظهور المعتزلة كفرقة كلامية تمثل الاستبداد بذاته، فلما دخل أعرابي مسجد البصرة وسأل عن حكم مرتكب الكبيرة، وانبرى له واصل بن عطاء، وأجابه بأن مرتكب الكبيرة في رأيه لا هو مؤمن مطلق، ولا كافر مطلق، بل هو في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر، ثم اعتزل إلى إحدى اسطوانات المسجد، ألم يكن واصل في هذا القول مستبداً في رأيه؟

فالسؤال لم يكن موجّهاً اليه، بل إلى أستاذه الحسن البصري، ولم يقل الحسن البصري سوى «اعتَزَلنا واصل»، لذلك سمّي واصل ومن تبعه بـ «المعتزلة».

إنها حكاية، وفيها آراء متعددة حول صحّتها، أو من قالها، وفي أي موضع، لكنها في رأيي تعني الاستبداد في الفكر، وكأن الرأي الذي يطرحه الشخص لا جدال فيه ويمثّل الحقيقة...

ووصل الأمر بهذا الاستبداد إلى أن تؤسس فرقة كلامية، وتفعل مثلما فعلت

الفرق الأخرى بقراءة كتاب الله والسنّة النبوية لتفسر نصوصاً دينية وفقاً لما هي تؤمن به، لكي يسود فكرها وتصبح آراؤها الأفضل والأسلم والأدوم والأصح، واستغلت العقل كسلطة بحيث رجح على الدين.

ولم تكن المعتزلة هي الفرقة الوحيدة المستبدة، بل إن الفرق الأخرى مارست الدور نفسه، ولو دققنا بطبيعة المشكلات التي ناقشتها تلك الفرق الكلامية نجدها تتمثل في:

أ ـ مشكلة الإمامة. ب ـ مشكلة الذات والصفات. ج ـ مشكلة الجبر والاختيار. د ـ مشكلة السمع والعقل.

وتعدّ مشكلة الإمامة هي المشكلة التي ارتبطت كلياً بالسياسة، واحتاجت كل الفِرَق إلى أدلة من الدين للدفاع عن آرائها، فهي دخلت في مبحث العقائد، إذ إن الشيعة اعتبروها من أصول العقائد على الرغم من عدم موافقة الفرق الأخرى على ذلك. وكان ردّ الفرق الأخرى يعتمد هو الآخر على الدين، بحيث تمّ تأويل نصوص دينية لدعم أفكارهم. وعليه، يمكن القول بأن الخلافات السياسية التي حدثت في صدر الإسلام ارتبطت بالدين وعقائده، واتخذت من الدين قاعدة للدفاع عن أفكارها الكلامية.

هذه الفِرَق الكلامية في تقديري أشبه ما تكون في تكوينها الأولي أو نشأتها الأولى أحزاباً سياسية، ثم تحوّلت إلى فرق كلامية دينية، فأصبحت أمورها تتعلق بالدين والاعتقاد. . .

فسيطرة قبيلة قريش على القبائل العربية الأخرى نوع من أنواع الاستبداد الذي أدى بالقبائل في ما بعد إلى أن يستنكفوا من هذه السيطرة والتمرد عليها والخروج من شرنقتها، ذلك لأن هذه القبائل قدّمت إلى الإسلام أموراً كثيرة، وبدأوا يعتزون بأنسابهم، مثل قبائل ابن وائل وربيعة والأزد من اليمن، وتميم وقيس من مصر، لكن هذا التمرد هو الآخر نوع من أنواع الاستبداد. نعم، إنه خروج عن استبداد قريش، لكنه في الوقت نفسه استبداد قبلي يكرس عقلية التسلط.

وقد اتخذت الفرق بعد عصر الترجمة المنطق والإلهيات والطبيعيات والأخلاق وسائل لكي تقوّي نفسها وحججها.

ويعدّ تعريف الإنسان عند أغلب الفرق الكلامية نموذجاً لشكل الاستبداد، لأننا يمكن من خلال تعريف الإنسان أن نتعرف على طبيعة المذهب الفلسفي الذي يكمن خلفه التعريف. فأرسطو عندما يهتم بالماهية، فإنه يعرّف الإنسان على أنه حيوان

عاقل، فالعقل هو ماهية الإنسان، وكذلك عندما يهتم كارل ماركس بالناحية الاقتصادية، فإنه يعرّف الإنسان على أنه حيوان صانع الآلة، لأن الجانب الاقتصادي هو العنصر الأساسي عند ماركس. والإنسان في الشريعة الإسلامية لا ينظر إليه على أنه صاحب حق، بل متحمل للمسؤولية وملزم بأداء واجب، وهو مكلَّف.

لذا، فروح الشريعة الإسلامية تتكلم على واجبات للإنسان، وليس على حقوق، فمالك الحقوق هو الله سبحانه وتعالى . . . والإنسان ملزم ومكلف بالمحافظة على هذه النعم والانتفاع بها بحدود. فكان تعريف الإنسان عند المعتزلة على أنه «كائن مكلّف»، فأبو الهُذَيل يعرّف الإنسان على أنه «الشخص الظاهر المرئي الذي له يدان ورجلان، ولا ينسب فعل إلى عضو من أعضاء الإنسان، وإنما الفعل هو للإنسان ككل، فلا يفعل عضو له على انفراد»[٧]. هذا التعريف يحدّد فعل الإنسان وليس ماهيته .

٢ ـ الاستبداد في الفكر الفلسفي

يحدّد الغزالي في كتابه **تهافت الفلاسفة** نموذج الاستبداد في الفكر الفلسفي الإسلامي، إذ كان غرض الغزالي صريحاً وواضحاً من تأليفه لهذا الكتاب، وهو أن يهدم الفلسفة ويبيّن بطلانها، فترتد الناس عنها، ويصبح العمل في الفلسفة غير ذي قيمة وغير ذي فائدة. وهو يتخذ من الإسلام وسيلة في الردّ على الفلاسفة، على أساس أن هؤلاء الفلاسفة الذين يردّ عليهم استحقروا شعائر الدين، كوظائف الصلوات والتوقي عن المحظورات، ويشبّههم باليهود والنصارى، ويعتقد بأن مصدر كفرهم سماعهم لآراء سقراط وأبقراط وأفلاطون وأرسطوطاليس، ويعترف بدقة علومهم كالهندسة والمنطق والطبيعة والإلهيات. وعلى الرغم من أن هؤلاء الفلاسفة اليونان يتمتعون برزانة العقل وغزارة الفضل، إلا أنهم منكرون للشرائع والنِّحَل، وجاحدون لتفاصيل الأديان والملل، وأنها نواميس مؤلفة وحيل مزخرفة.

لذا، فالفلاسفة المسلمون، بحسب ما يعتقد الغزالي، تجمّلوا باعتقاد الكفر تحيّزاً إلى غمار الفضلاء، وانخراطاً في سلِكهم، وترفعاً عن مسايرة الجماهير، واستنكافاً من الاقتناع بأديان الآباء، ظناً منهم أنها الجمال: «وغفلة منهم عن أن الانتقال إلى تقليد عن تقليد، خرف وخيال، فأية رتبة في عالم الله أخسّ رتبة من يتجمل بترك

---

(٧) أحمد محمود صبحي، **في علم الكلام: دراسة فلسفية لآراء الفِرَق الإسلامية في أصول الدين**، ٢ مج (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٢)، ص ١٩٨.

الحق المعتقد تقليداً بالتسارع إلى قبول الباطل تصديقاً دون أن يقبله خيراً وتحقيقاً»[٨].

ويصفهم بالحمقاء والأغبياء والملاحدة، والشرذمة، ذوي العقول المنكوسة والآراء المعكوسة، زمرة الشياطين الأشرار، الأغبياء والأغمار (الغُمْر كقفل الذي لم يجرب الأمور، وغمار الناس بضم الغين وفتحها: زحمتهم) أصحاب التخابيل والأباطيل.

ردّ الغزالي هو رد أيديولوجي، فهو من الأشاعرة، ولكن الأشاعرة لم تهتم بكتابه **تهافت الفلاسفة**، بل إنها استخدمت الفلسفة في تدعيم علم الكلام الأشعري.

أما بشأن رأي الغزالي في الإمام المطاع، وهل يجوز خلعه أو الثورة عليه، فيرفض الغزالي خلع الإمام إلا إذا تمّ ذلك دون فتنة شعبية أو حرب أهلية، فتصبح الإمامة أفضل من الحروب الأهلية، فهو يقول: «فأي حاكم، مهما كان مصدر سلطته، خير من الفوضى. نعم، على الإمام أن يحاول إقامة العدل الطبيعي بحيث لا يخالف الشريعة، ولكن حتى لو لم يعدل، فلا يجوز خلعه إذا كان في منازعته إثارة الفتن، أو خوفاً من اضطراب الأمور»[٩].

لذا، فإنه في ظل الظلم والاستبداد يصبح الإلزام السياسي كما يلي:

- إن الحاكم هو ظل الله على الأرض.

- إن ظلمه على سوئه، يبقى أقل شراً من انهيار المجتمع.

وهذا هو تبرير الإلزام السياسي الذي تقلّ فيه قيمة الحقوق الطبيعية[١٠]، ويقول الغزالي في **إحياء علوم الدين**: «إن السلطة الآن إنما تتبع القوة»[١١].

وشارك ابن تيمية الغزالي في هذه الفكرة، إذ جعل ابن تيمية قوة الإكراه جوهر الحكم، وهي ضرورة لكي يعيش البشر معاً، وهي التي تحول دون تفكك المجتمع... والحاكم عليه أن يفرض الطاعة على رعاياه، فظلم الحاكم خير من فتنة المجتمع: «أدوا إليهم حقهم واسألوا الله حقكم»[١٢].

---

(٨) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **تهافت الفلاسفة**، تحقيق سليمان دنيا، ط ٦ (القاهرة: دار المعارف، [د.ت.])، ص ٧٤.

(٩) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **الاقتصاد في الاعتقاد**، قدم له وعلق عليه وشرحه الدكتور علي بوملحم (بيروت: دار الهلال، ١٩٩٣)، ص ٢٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٤ و٨٧.

(١١) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، ص ٨٧.

(١٢) انظر: الغزالي، **الاقتصاد في الاعتقاد**، ص ٨٥، وتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، ص ٢٩.

أما ابن رشد، فقد أوضح غرضه من كتابه: **تهافت التهافت**، وهو «أن نبيّن مراتب الأقاويل المثبتة في **كتاب التهافت** لأبي حامد في التصديق والإقناع، وقصور أكثرها عن مرتبة اليقين والبرهان»[١٣].

فهو يريد فحص آراء الغزالي وردّه على الفلاسفة، وكيف فسّر الغزالي نصوص الفلاسفة، وهل التفسير أو ردّ الغزالي كان مقنعاً بالاستناد إلى المنطق؟ ويصف ابن رشد بعض أقاويل الغزالي بأنها أقاويل سفسطائية، الهدف منها التغليط والتضليل وتقديم الباطل في صورة الحق، والحق في صورة الباطل. والحقيقة أن رأي ابن رشد هذا رأي أرسطي، إذ إن أرسطو هو الذي فسّر معنى السفسطائية بهذه الطريقة، حكمة مموّهة، فهي حكمة ترى الأمور على عكس حقيقتها، لا التي هي موجودة، وهذا مأخذ على ابن رشد.

ثم إن خلاصة رأي ابن رشد في كتاب **تهافت الفلاسفة** للغزالي هو أن أقاويل الغزالي ظنون غير صادقة وغير برهانية، وأن الغزالي كان يستنطق الفلاسفة ويردّ عليهم. والحقيقة أن هذه الأقاويل التي يذكرها عن الفلاسفة لم يقلها الفلاسفة، لذا فهو يشوّش فكرهم، ثم إن الغزالي يعتمد على فلسفة الفارابي وابن سينا، وما فهماه من فلسفة أفلاطون وأرسطو.

ويقول الغزالي بأن هذا القول كان لأفلاطون وأرسطو، والحقيقة أن أفلاطون وأرسطو لم يقولا هكذا، بل إن الفارابي وابن سينا قالا بهذا القول. لذا فالغزالي كان مشوِّشاً أيضاً في النصوص الأرسطية والأفلاطونية، ولم تكن هذه النصوص لأفلاطون وأرسطو.

ولا بد من القول بأن الفلسفة التي نقدها الغزالي هي تحديداً فلسفة الفارابي وابن سينا، وما نقلاه عن الفلسفة اليونانية، ولم يتعرض الغزالي لفلسفة الكندي والرازي.

خامساً: أشكال الاستبداد في الواقع الثقافي العربي المعاصر

تبيّن لنا من التحليل السابق بأن الاستبداد لم يكن ظاهرة جديدة في الثقافة العربية أو الواقع العربي المعاصر، بل إنه متأصل ويمتد في جذوره إلى عمق وجود الإنسان العربي، بحيث أصبح التسلط جزءاً من الشخصية العربية. ولا أعني بالتسلط

---

(١٣) انظر: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد الأندلسي المالكي بن رشد، **تهافت التهافت: انتصاراً للروح العلمية وتأسيساً لأخلاقيات الحوار**، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري، سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٠٥.

هنا «السلطة» بمفهوم الدولة، بل التسلط كمكوّن من مكوّنات الشخصية العربية، وللتسلط في ثقافتنا أشكال أو صور يمكن إن ألخصها بما يلي:

١ ـ تسلط الموتى على الأحياء، سيطرة التراث.

٢ ـ سلطة الأب والشرطي والموظف والمعلم.

٣ ـ سلطة الحزن والخوف.

٤ ـ الفقر أو قلّة مستوى الدخل.

٥ ـ تضخيم شعارات الأحزاب والفرق والمذاهب، وجعل ألفاظها تفكر لنا بدلاً من أن نفكر فيها.

٦ ـ المتحدث في الندوات أو المؤتمرات أو المحاضرات يتبوأ مقعده من الاستبداد، ويزعم دائماً بأن الرأي الذي يطرحه أو النصّ الذي يستشهد به أو محاضراته هي في غاية الوضوح والدقة...

وأخيراً، يمكن القول بأن الطغيان ما هو إلا تدمير للقيم الأخلاقية للإنسان، والطاغية في عرف الجميع أسوأ ما يوجد على الأرض، سواء أكان فرداً أم جماعة. ولكل شعب الحق في مقاومة الطاغية، ولنرفض فكرة كون أمراء العالم آلهة، والشعب تابع ذليل، فلم تقل الأديان هكذا، ولا يمثل الحاكم الله على الأرض، ولندع القلق ونبني شخصية مستقرة.